فى كشف حساب عام ٢٠٠٨ محليا وعالميا

٧,٢٪ معدل النمو الاقتصادى وتراجع عجز الموازنة و١٣٧ مليار جنيه حصيلة الضرائب

أيام ونودع عام ٢٠٠٨ الذى شهد كثيرا من الأحداث الاقتصادية والسياسية داخليا وخارجيا ، وفى رؤية تحليلية لأحداث عام ٢٠٠٨ يقول د. **نادر رياض رجل الصناعة ورئيس مجلس الأعمال المصرى الالمانى ورئيس الاتحاد العربى لحماية حقوق الملكية الفكرية** فيقول :

تميز عام ٢٠٠٨ بسرعة الوقت وارتفاع صخب الأحداث سواء علي المستوي المحلي أو العالمي، علي المستوي المحلي :

كان أكثر ما يميز هذا العام وضوح الرؤية في أن برنامج الرئيس مبارك الانتخابي يتقدم بخطي حثيثة نحو الانجاز الكامل وأكثر من هذا تخطي البرنامج المستوي الأفقي بإضافة تكليفات جديدة للحكومة في ظل ما طرأ علي الساحة من مستجدات وهي تكليفات تشكل عبئاً إضافياً علي جانب الإنفاق مع وجود فائدة محققة علي جانب الساحة غير خافية علي احد.

ولو القينا الضوء علي أحداث ومؤشرات عام ٢٠٠٨ نري:

النمو الملحوظ للاقتصاد المصري وتكامل أدواته بما يقلل الفجوة بينه وبين الاقتصاديات الخليجية والعربية والتي ستشهد تراجعاً ملحوظاً من تأثير الأزمة العالمية.

وعلي الجانب الايجابي تراجع أسعار البترول - البتروكيماويات - المحروقات - الحديد والمعادن وما يحمله هذا من ايجابيات تترجم اقتصادياً لصالح المستهلك من ناحية ولصالح الصناعات المتطورة من الناحية الأخرى وكذا ما يحمله من اقتصاديات ايجابية ملموسة تقف في مواجهة تباطؤ في الاقتصاد العالمي.

وزيادة المعروض في أسواق السيارات والآلات والمعدات الرأسمالية عن الطلب عليها مما سيحقق هبوطاً في أسعار تلك السلع لصالح المستهلك والصناعات الناشئة وهو مؤشر ايجابي في هذا المجال.

● **انتخاب الدكتور يوسف بطرس غالي وزير المالية مرشح مصر والمجموعة العربية رئيساً للجنة السياسات المالية والنقدية بصندوق النقد الدولي.**

وتأتى اهمية فوز مصر برئاسة الجنة كما يقول نادر رياض لا تنبع من تغلبها علي كندا والهند وانما من اهمية دور اللجنة في صياغة السياسات المالية علي مستوي العالم ،حيث تعد الجهاز الحاكم للصندوق ، تحدد اتجاهاته الإستراتيجية والأدوات المتاحة له للتدخل في مواجهة الأزمات الدولية، و تتولى تقديم التوصيات لمجلس محافظي الصندوق فيما يتعلق بالإشراف علي إدارة وإصلاح النظام النقدي العالمي وكذلك علاج الأزمات المفاجئة التي قد تهدد أستقرار ذلك النظام. كما تُناقش اللجنة قضايا السياسات الرئيسية التي تواجه الصندوق، كما أن اللجنة تعتبر أهم تجمع لوزراء المالية في العالم والذي يضع الخطط المالية والنقدية التي يوصي بها صندوق النقد الدولي للتعامل مع مشاكل المدفوعات العالمية. وتوصي بالسياسات المالية للاقتصاد العالمي التي تاخذ بها المنظمات الدولية المعنية وتاخذ بها الدول المختلفة، كما تضع اللجنة من خلال رئيسها إطار التنسيق والتعاون بين وزارات المالية في العالم.

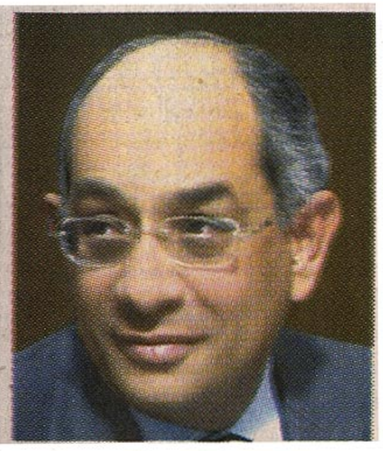

د. بطرس غالى

نادر رياض

غالى رئيسا للجنة المالية بصندوق النقد ومصر من أفضل ١٠ دول فى مناخ الأعمال

كما تُناقش اللجنة قضايا السياسات الرئيسية التى تواجه الصندوق.

فوزالدكتور يوسف بطرس غالي وزير المالية أشاد به دومنيكو لومباردي رئيس معهد أكسفورد للسياسة الاقتصادية وعضو مجلس إدارة صندوق النقد الدولي سابقا ، وقال حقيقة الخروج عن المألوف مسالة ذات مغزى لان التطورات الحالية في الاقتصاد العالمي تظهر أهمية التعاون الدولي ، فلا يمكنك أن تحقق تعاونا دوليا أذا تولت بضع دول المسئولية عنه إذا أردت تعاونا فعالا فانك تحتاج لوجود كل اللاعبين الأساسيين علي المائدة نفسها .

وأيضا من بين أحداث ٢٠٠٨ نجد سابقة تعكس اهتمام مجتمع الاستثمار العالمي بأداء البورصة المصرية وثقة المستثمر الأجنبي في السوق المصرية بالرغم من الأزمة التي تشهدها أسواق المال حول العالم أطلق بنك "بى إن بى باريبا" بفرنسا أحد أكبر البنوك فى العالم أول صندوق للمؤشرات على مؤشر داو جونز تايتنز ٢٠ DJ CASE Titans يضم أنشط عشرين شركة في البورصة المصرية من حيث السيولة وصافى الإيرادات ورأس المال السوقي.

و اختيار مصر ضمن أفضل عشرة دول في العالم في تهيئة مناخ الأعمال من جانب البنك الدولي وذلك بفضل التيسيرات العديدة التى قامت بها الحكومة المصرية.

و تولى مصر مع فرنسا الرئاسة المشتركة لأول قمة لمبادرة "الاتحاد من اجل المتوسط" التى تهدف الى تعزيز علاقات التعاون بين الاتحاد الاوروبى ودول جنوب المتوسط

وتجدر الإشارة فى هذا الشأن إلى المجهودات فى هذا الشأن حول تفعيل سياسة الجوار الاوروبى

و تقدم اقتصادي وارتفاع في معدلات التشغيل والاستثمار بالمقارنة بالعام السابق :

- ٧.٢٪ معدل النمو الحقيقى مقابل ٧.١٪ فى العام السابق.
- ١٢.٢ مليار دولار تدفقات الاستثمار الاجنبى المباشر مقابل ١١.١ مليار دولار.
- ٥٦.٦ مليار دولار قيمة الصادرات السلعية والخدمية مقابل ٤٢.٤ مليار دولار
- ١٤.٩ مليار دولار حققتها الصادرات غير البترولية مقابل ١١.٩ مليار دولار
- ١٣٥مليار جنيه الناتج الصناعي مقابل ١١٥ مليار جنيه
- ١٣٧.٤ مليار جنيه قيمة الحصيلة الضريبية والجمركية مقابل ١١٤.٣ مليار جنيه
- ٦٧٪ مساهمة القطاع الخاص فى اجمالى الاستثمارات المنفذة مقابل ٦٣٪.
- ٨.٩٪ معدل البطالة مقابل ٩.١٪
- إيرادات قياسية لقناة السويس بلغت ٥.١ مليار دولار مقابل ٤.٢ مليار دولار

تراجع معدلات العجز من ٧.٣٪ العام الماضى من الناتج المحلي الإجمالي إلى ٦.٨٪

- ٣٤.٨ مليار دولار صافي احتياطي النقد الأجنبي مقابل ٢٨.٦ مليار دولار

تعميق وتنمية العلاقات العربية والإقليمية والدولية:

- انتخاب مصر لعضوية مجلس السلم والأمن الأفريقي عن إقليم الشمال لفترة عامين اعتباراً من ١٧ مارس ٢٠٠٨
- استضافة القمة الحادية عشر للاتحاد الأفريقي في شرم الشيخ في يونيو ٢٠٠٨ في استمرار الدور المحوري والفعال لمصر في الاتحاد الأفريقي
- اختيار مصر نائبا لرئيس لجنة الميزانية بالمنظمة العالمية لحماية حقوق الملكية الفكرية "الويبو"

فيما يخص الأحداث والمؤشرات علي المستوي العالمي:

نهاية حكم جورج دبليو بوش وبداية حكم أوباما وما يحمله من انتصار للديمقراطية لتعلو فوق أي تعصب أو انحياز للون أو الجنس أو العقيدة وما يحمله من أمل في تغير جذري في السياسة الأمريكية قد تحملها رياح التغيير التي عاينت وعايشت التحزب البغيض واستطاعت الانتصار عليها بالعمل الجاد والأخلاق الحميدة وقوة الإقناع

و الأزمة الاقتصادية العالمية وما تحمله علي الجانب السلبي من تدهور اقتصادي عالمي غير مسبوق ولكن هناك ما تحمله علي الجانب الايجابي من ظهور وتبلور اقتصاديات منافسة تنازع القطب الأوحد الأمريكي الذي أهدر موارده وبدد اقتصادياته في مغامرات عسكرية فاشلة وذلك من خلال القوة المتنامية للاتحاد الأوروبي والذي يقع مركزه في مقدمة الصف الأول المؤهل لذلك يليه الاقتصاد الياباني ودخول روسيا كقوة صاعدة ومتنامية يليها الاقتصاد الصيني بالياته الاقتصادية الجرارة

أما ما نطمح إليه ونتطلع له في العام الجديد:

المضي قدماً في مسيرة الإصلاح الاقتصادي والتي يدعمها التطور الصناعي خلال العشر سنوات الماضية وتنتهجها الحكومة المصرية لكي تؤتي بثمارها الملموسة علي مختلف مجالات الإصلاح الواردة في أجندة الحكومة وعلي رأسها الإصلاح الاقتصادي ـــ الإصلاح الاجتماعي ـــ الإصلاح التشريعي وتحقيق برنامج التصدي لمكافحة الفقر وترشيد سوق العمل بما يستوعب الأيدي العاملة المتاحة المعطلة.

وتفعيل مواثيق الغرف المهنية والتي من شأنها تعيد الانضباط المفقود للمهن المختلفة التابعة لها وتسهم في ضبط إيقاع الشارع التجاري والصناعي .

على الرغم من أن ٢٠٠٨عام الأزمة المالية

المؤسسات الدولية تزيد ثقتها فى الاقتصاد المصرى على جميع الأصعدة

د.محمود محيى الدين

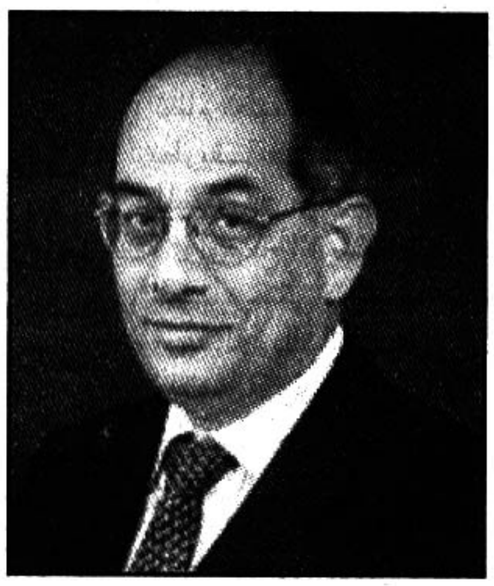

د. يوسف بطرس غالى

د. نادر رياض

■ **كتب ـ محمد حماد:**

أيام ونودع عام ٢٠٠٨ الذى شهد كثيرا من الأحداث الاقتصادية والسياسية داخليا وخارجيا وفى رؤية تحليلية لأحداث عام ٢٠٠٨ يقول الدكتور مهندس نادر رياض رئيس مجلس الأعمال المصرى الألمانى ورئيس الاتحاد العربى لحماية حقوق الملكية الفكرية أن عام ٢٠٠٨ تميز بسرعة الوقع وارتفاع صخب الأحداث سواء علي المستوي المحلي أو العالمى فعلي المستوي كان أكثر ما يميز هذا العام وضوح الرؤية في أن برنامج الرئيس مبارك الانتخابي يتقدم بخطي حثيثة نحو الإنجاز الكامل وأكثر من هذا تخطي البرنامج المستوي الأفقي بإضافة تكليفات جديدة للحكومة في ظل ما طرأ علي الساحة من مستجدات وهي تكليفات تشكل عبئاً إضافياً علي جانب الإنفاق مع وجود فائدة محققة علي جانب الساحة غير خافية علي احد ولو القينا الضوء علي أحداث ومؤشرات عام ٢٠٠٨ نرى:

– النمو الملحوظ للاقتصاد المصري وتكامل أدواته بما يقلل الفجوة بينه وبين الاقتصاديات الخليجية والعربية والتي ستشهد تراجعاً ملحوظاً من تأثير الأزمة العالمية.

– علي الجانب الايجابي تراجع أسعار النفط والبتروكيماويات والمحروقات والحديد والمعادن وما يحمله هذا من ايجابيات تترجم اقتصادياً لصالح المستهلك من ناحية ولصالح الصناعات المتطورة من الناحية الأخرى وكذا ما يحمله من اقتصاديات ايجابية ملموسة تقف في مواجهة تباطؤ في الاقتصاد العالمي.

– زيادة المعروض في أسواق السيارات والآلات والمعدات الرأسمالية عن الطلب عليها مما سيحقق هبوطاً في أسعار تلك السلع لصالح المستهلك والصناعات الناشئة وهو مؤشر ايجابي في هذا المجال.

– قرار الرئيس مبارك بالاستعانة بالقوات المسلحة والشرطة في إنتاج وتوزيع رغيف الخبز للقضاء علي ظاهرة طوابير العيش.

– انتخاب الدكتور يوسف بطرس غالي وزير المالية مرشح مصر والمجموعة العربية رئيساً للجنة السياسات المالية والنقدية بصندوق النقد الدولي.

وبالنسبة لتراجع البورصة المصرية فذلك فى رأى خبراء الاقتصاد أمر طبيعي فهي جزء من سوق المال العالمية ولذا فإن التأثر بالأحداث العالمية طبيعى فأساسيات الشركات في البورصة المصرية سليما وربما يؤدي ما حدث إلى إيجاد فرص جديدة للاستثمار وعلى الرغم من ذلك وفي سابقة تعكس اهتمام مجتمع الاستثمار العالمي بأداء البورصة المصرية وثقة المستثمر الأجنبي في السوق المصرية بالرغم من الأزمة التي تشهدها أسواق المال حول العالم أطلق بنك "بى إن بى باريبا" بفرنسا أحد أكبر البنوك فى العالم أول صندوق للمؤشرات على مؤشر داو جونز تايتنز٢٠ DJ CASE Titans الذى يضم أنشط عشرين شركة في البورصة المصرية من حيث السيولة وصافى الإيرادات ورأس المال السوقي.

– اختيار مصر ضمن أفضل عشرة دول في العالم في تهيئة مناخ الأعمال من جانب البنك الدولي وذلك بفضل التيسيرات العديدة التى أصدرها الدكتور محمود محيى الدين وزير الاستثمار خلال العام الماضى والحالى.

– تولى مصر مع فرنسا الرئاسة المشتركة لأول قمة لمبادرة "الاتحاد من اجل المتوسط "التى تهدف الى تعزيز علاقات التعاون بين الاتحاد الأوروبى ودول جنوب المتوسط وتجدر الإشارة فى هذا الشأن إلى المجهودات فى هذا الشأن حول تفعيل سياسة الجوار الاوروبى والتى يقودها المهندس رشيد محمد رشيد وزير التجارة والصناعة والذى كان له دور مؤثر فى تنمية علاقات مصر التجارية مع أوروبا.

– تقدم اقتصادي وارتفاع في معدلات التشغيل والاستثمار بالمقارنة بالعام السابق:

- ٧,٢٪ معدل النمو الحقيقي مقابل ٧,١ ٪ في العام السابق
- ١٣,٢ مليار دولار تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر مقابل ١١,١ مليار دولار
- ٥٦,٦ مليار دولار قيمة الصادرات السلعية والخدمية مقابل ٤٢,٤ مليار دولار
- ١٤,٩ مليار دولار حققتها الصادرات غير البترولية مقابل ١١,٩ مليار دولار
- ١٣٥مليار جنيه الناتج الصناعي مقابل ١١٥ مليار جنيه
- ١٣٧,٤ مليار جنيه قيمة الحصيلة الضريبية والجمركية مقابل ١١٤,٣ مليار جنيه
- ٦٧٪ مساهمة القطاع الخاص في إجمالي الاستثمارات المنفذة مقابل ٦٣٪.
- ٨,٩٪ معدل البطالة مقابل٩,١٪.
- إيرادات قياسية لقناة السويس بلغت ٥,١مليار دولار مقابل ٤,٢مليار دولار.
- تراجع معدلات العجز من٧,٣٪العام الماضي من الناتج المحلي الإجمالي إلي٦,٨٪.
- ٣٤,٨مليار دولار صافي احتياطي النقد الأجنبي مقابل ٢٨,٦ مليار دولار.

تعميق وتنمية العلاقات العربية والإقليمية والدولية:

– استضافة القمة الحادية عشر للاتحاد الأفريقي في شرم الشيخ في يونيو ٢٠٠٨ في استمرار الدور المحوري والفعال لمصر في الاتحاد الأفريقي

– اختيارمصر نائبا لرئيس لجنة الميزانية بالمنظمة العالمية لحماية حقوق الملكية الفكرية "الويبو"

فيما يخص الأحداث والمؤشرات علي المستوي العالمي:

– الأزمة الاقتصادية العالمية وما تحمله علي الجانب السلبي من تدهور اقتصادي عالمي غير مسبوق ولكن هناك ما تحمله علي الجانب الايجابي من ظهور وتبلور اقتصاديات منافسة تنازع القطب الأوحد الأمريكي الذي أهدر موارده وبدد اقتصادياته في مغامرات عسكرية فاشلة وذلك من خلال القوة المتنامية للاتحاد الأوروبي والذي يقع مركزه في مقدمه الصف الأول المؤهل لذلك يليه الاقتصاد الياباني ودخول روسيا كقوة صاعدة ومتنامية يليها الاقتصاد الصيني بآلياته الاقتصادية الجرارة.

أما ما نطمح إليه ونتطلع له في العام الجديد:

– المضي قدماً في مسيرة الإصلاح الاقتصادي والتي يدعمها التطور الصناعي خلال العشر سنوات الماضية وتنتهجها الحكومة المصرية لكي تؤتي بثمارها الملموسة علي مختلف مجالات الإصلاح الواردة في أجندة الحكومة وعلي رأسها الإصلاح الاقتصادي والإصلاح الاجتماعي والإصلاح التشريعي وتحقيق برنامج التصدي لمكافحة الفقر وترشيد سوق العمل بما يستوعب الأيدي العاملة المتاحة المعطلة.

– تفعيل مواثيق الغرف المهنية والتي من شأنها تعيد الانضباط المفقود للمهن المختلفة التابعة لها وتسهم في ضبط إيقاع الشارع التجاري والصناعي .

– السيطرة على أسعار السلع الأساسية التى تمس الفئات المتوسطة والكادحة .

– تجاوز الأزمة المالية العالمية فى حدودها الدنيا دون أن يتعرض الاقتصاد المصرى لأى صدمات مؤثرة .

– رغم تراجع النشاط العقارى والتمويل العقارى ورغم صعوبة التمويل الصناعى لارتباط ذلك بمعايير الملاءة المالية للشركات الصناعية ضمن إجراءات الاقتصاد التمويلى إلا أن الاقتصاد المصرى سيشهد نموا ملحوظا يتزامن وقته مع تباطؤ الاقتصاد الخليجى والعربى خاصة فى الدول التى يشكل فيها الاقتصاد العقارى الجانب الأكبر .

كشف حساب عام 2008 على المستويين المحلى والعالمى

محمود محيى الدين

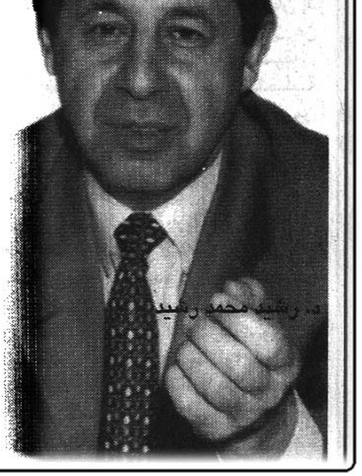
د. رشيد محمد رشيد

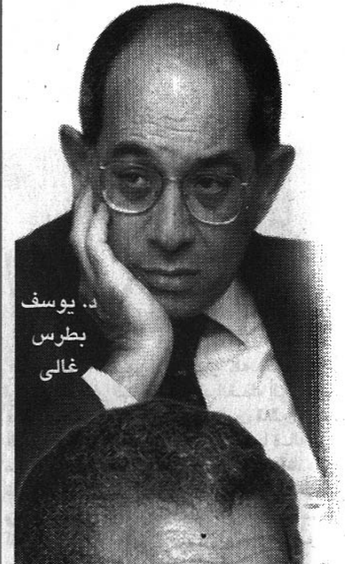
د. يوسف بطرس غالى

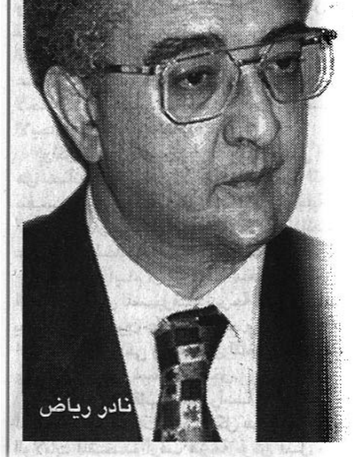
نادر رياض

أيام ونودع عام 2008 الذى شهد كثيرا من الأحداث الاقتصادية والسياسية داخليا وخارجيا، وفى رؤية تحليلية لأحداث عام 2008 للدكتور مهندس نادر رياض رجل الصناعة ورئيس مجلس الأعمال المصرى الألمانى ورئيس لجنة البحوث والتطوير ونقل التكنولوجيا باتحاد الصناعات المصرية فيقول: تميز عام 2008 بسرعة الواقع وارتفاع صخب الأحداث سواء على المستوى المحلى أو العالمى.

على المستوى المحلى:

كان أكثر مما يميز هذا العام وضوح الرؤية فى أن برنامج الرئيس مبارك الانتخابى يتقدم بخطى حثيثة نحو الانجاز الكامل وأكثر من هذا تخطى البرنامج المستوى الأفقى بإضافة تكليفات جديدة للحكومة فى ظل ما طرأ على الساحة من مستجدات وهى تكليفات تشكل عبئا إضافيا على جانب الانفاق مع وجود فائدة محققة على جانب الساحة غير خافية على أحد.

ولو ألقينا الضوء على أحداث ومؤشرات عام 2008 نرى:

■ النمو الملحوظ للاقتصاد المصرى وتكامل أدواته بما يقلل الفجوة بينه وبين الاقتصاديات الخليجية والعربية والتى ستشهد تراجعا ملحوظا من تأثير الأزمة العالمية.

■ على الجانب الايجابى تراجع أسعار النفط – البتروكيماويات – المحروقات – الحديد والمعادن وما يحمله هذا من ايجابيات تترجم اقتصاديا لصالح المستهلك من ناحية ولصالح الصناعات المتطورة من الناحية الأخرى وكذا ما يحمله من اقتصاديات ايجابية ملموسة تقف فى مواجهة تباطؤ فى الاقتصاد العالمى.

■ زيادة المعروض فى أسواق السيارات والآلات والمعدات الرأسمالية عن الطلب عليها مما سيحقق هبوطا فى أسعار تلك السلع لصالح المستهلك والصناعات الناشئة وهو مؤشر ايجابى فى هذا المجال.

■ قرار الرئيس مبارك بالاستعانة بالقوات المسلحة والشرطة فى إنتاج وتوزيع رغيف الخبز للقضاء على ظاهرة طوابير العيش.

انتخاب الدكتور يوسف بطرس غالى وزير المالية مرشح مصر والمجموعة العربية رئيسا للجنة السياسات المالية والنقدية بصندوق النقد الدولى.

■ فى سابقة تعكس اهتمام مجتمع الاستثمار العالمى بأداء البورصة المصرية وثقة المستثمر الأجنبى فى السوق المصرية بالرغم من الأزمة التى تشهدها أسواق المال حول العالم أطلق بنك «بى إن بى باريبا» بفرنسا أحد أكبر البنوك فى العالم أول صندوق للمؤشرات على مؤشر داو جونز تايتنز DJ CASE Titans 20 الذى يضم أنشط عشرين شركة فى البورصة المصرية من حيث السيولة وصافى الإيرادات ورأس المال السوقى.

■ اختيار مصر ضمن أفضل عشر دول فى العالم فى تهيئة مناخ الأعمال من جانب البنك الدولى وذلك بفضل التيسيرات العديدة التى أصدرها الدكتور محمود محيى الدين وزير الاستثمار خلال العام الماضى والحالى.

■ تولى مصر مع فرنسا الرئاسة المشتركة لأول قمة لمبادرة «الاتحاد من أجل المتوسط» التى تهدف إلى تعزيز علاقات التعاون بين الاتحاد الأوروبى ودول جنوب المتوسط وتجدر الإشارة فى هذا الشأن إلى المجهودات فى هذا الشأن حول تفعيل سياسة الجوار الأوروبى والتى يقودها المهندس رشيد محمد رشيد وزير التجارة والصناعة والذى كان له دور مؤثر فى تنمية علاقات مصر التجارية مع أوروبا.

■ تقدم اقتصادى وارتفاع فى معدلات التشغيل والاستثمار بالمقارنة بالعام السابق:

– 7,2٪ معدل النمو الحقيقى مقابل 7,1٪ فى العام السابق.

– 13,2 مليار دولار تدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر مقابل 11,1 مليار دولار.

– 56,6 مليار دولار قيمة الصادرات السلعية والخدمية مقابل 42,4 مليار دولار.

– 14,9 مليار دولار حققتها الصادرات غير البترولية مقابل 11,9 مليار دولار.

– 135 مليار جنيه الناتج الصناعى مقابل 115 مليار جنيه.

– 137,4 مليار جنيه قيمة الحصيلة الضريبية والجمركية مقابل 114,3 مليار جنيه.

– 67٪ مساهمة القطاع الخاص فى إجمالى الاستثمارات المنفذة مقابل 63٪.

– 8,9٪ معدل البطالة مقابل 9,1٪.

– إيرادات قياسية لقناة السويس بلغت 5,1 مليار دولار مقابل 4,2 مليار دولار.

– تراجع معدلات العجز من 7,3٪ العام الماضى من الناتج المحلى الإجمالى إلى 6,8٪.

– 34,8 مليار دولار صافى احتياطى النقد الأجنبى مقابل 28,6 مليار دولار.

تعميق وتنمية العلاقات العربية والإقليمية والدولية:

–انتخاب مصر لعضوية مجلس السلم والأمن الأفريقى عن إقليم الشمال لفترة عامين اعتبارا من 17 مارس 2008.

–استضافة القمة الحادية عشر للاتحاد الأفريقى فى شرم الشيخ فى يونيو 2008 فى استمرار الدور المحورى والفعال لمصر فى الاتحاد الأفريقى.

–اختيار مصر نائبا لرئيس لجنة الميزانية بالمنظمة العالمية لحماية حقوق الملكية الفكرية «الويبو».

فيما يخص الأحداث والمؤشرات على المستوى العالمى:

–نهاية حكم جورج دبليو بوش بما جلبه من مآس وكوارث وإهدار للقيم البشرية والاقتصادية والأخلاقية، وبداية حكم أوباما وما يحمله من انتصار للديمقراطية لتعلو فوق أى تعصب أو انحياز للون أو لجنس أو العقيدة وما يحمله من أمل فى تغير جذرى فى السياسة الأمريكية قد تحملها رياح التغيير التى عاينت وعايشت التحزب البغيض واستطاعت الانتصار عليها بالعمل الجاد والأخلاق الحميدة وقوة الإقناع.

الأزمة الاقتصادية العالمية وما تحمله على الجانب السلبى من تدهور اقتصادى عالمى غير مسبوق ولكن هناك ما تحمله على الجانب الايجابى من ظهور وتبلور اقتصادات منافسة تنازع القطب الأوحد الأمريكى الذى أهدر موارده وبدد اقتصاداته فى مغامرات عسكرية فاشلة وذلك من خلال القوة المتنامية للاتحاد الأوروبى والذى يقع مركزه فى مقدمة الصف الأول المؤهل لذلك يليه الاقتصاد اليابانى ودخول روسيا كقوة صاعدة ومتنامية يليها الاقتصاد الصينى بآلياته الاقتصادية الجرارة.

أما ما نطمح إليه ونتطلع له فى العام الجديد:

المضى قدما فى مسيرة الإصلاح الاقتصادى والتى يدعمها التطور الصناعى خلال العشر سنوات الماضية وتنتهجها الحكومة المصرية لكى تؤتى بثمارها الملموسة على مختلف مجالات الإصلاح الواردة فى أجندة الحكومة وعلى رأسها الإصلاح الاقتصادى – الإصلاح الاجتماعى – الإصلاح التشريعى والإصلاح التعليمى وتحقيق برنامج التصدى لمكافحة الفقر وترشيد سوق العمل بما يستوعب الأيدى العاملة المتاحة المعطلة.

–تفعيل مواثيق الغرف المهنية والتى من شأنها تعيد الانضباط المفقود للمهن المختلفة التابعة لها وتسهم فى ضبط إيقاع الشارع التجارى والصناعى.

–السيطرة على أسعار السلع الأساسية التى تمس الفئات المتوسطة والكادحة.

–تجاوز الأزمة المالية العالمية فى حدودها الدنيا دون أن يتعرض الاقتصاد المصرى لأى صدمات مؤثرة.

–رغم تراجع النشاط العقارى والتمويل العقارى ورغم صعوبة التمويل الصناعى لارتباط ذلك بمعايير الملاءة المالية للشركات الصناعية ضمن إجراءات الاقتصاد التمويلى إلا أن الاقتصاد المصرى سيشهد نموا ملحوظا يتزامن وقته مع تباطؤ الاقتصاد الخليجى والعربى خاصة فى الدول التى يشكل فيها الاقتصاد العقارى الجانب الأكبر.

جريدة العالم اليوم (صفحة ١٠ - ٢٠٠٨/١٢/٢٧)

العالم اليوم
www.gn4me.com